عبر عن أسفه لشرعنة ما هو مخالف للمبادرة والتسوية

المؤتمر يدعو رئيس الجمهورية إعادة النظر في القرار «178» ليشمل تعويض كافة ضحايا الأزمة

القرار مخالف للمبادرة وقراري مجلس الأمن التي وصفت ما حدث في اليمن بالأزمة

القراريخدم طرفاً بتعويضات ورعاية الدولة ويُحرم المواطنين وأفراد الجيش والأمن

نحذر من عواقب تعميم حالة ووضع الانقلاب والفوضى على مرحلة الأزمة السياسية

عبر المؤتمر الشعبي العام عن استغرابه الشديد من صدور القرار الجمهوري رقم 178 لسنة 2013م بإنشاء ما سمي (صندوق رعاية اسر شهداء وجرحى ثورة 11 فبراير الشبابية السلمية والحراك السلمي في المحافظات الجنوبية).مؤكداً أن صدور القرار بهذا المسمى والغايات المستهدفة منه مخالفة صريحة لنص المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وقراري مجلس الأمن الدولي والتي جميعها أكدت على توصيف ماجرى في اليمن خلال عام 2011م بأنها أزمة سياسية وعلى ضوء ذلك تبلورت كافة تسوية سياسية تكفل الانتقال السلمي للسلطة وإيجاد التوافق الذي يكفل معالجة كافة القضايا التي تهم مستقبل اليمن عبر الحوار.

وقال المؤتمر الشعبي العام في بيان له : إن صدور القرار الجمهوري آنف الذكر بتلك الصيغة والمضمون يمثل اعتسافاً لحقائق الأمور وانتقائية واضحة في التعامل مع ضحايا الأحداث التي شهدها الوطن خلال الأزمة وحيث يحضى فيها طرف من الضحايا بالتعويضات والرعاية من الدولة ويحرم طرف آخر من الضحايا من المواطنين وأفراد القوات المسلحة والأمن الذين سقطوا دفاعاً عن الشرعية الدستورية وأداء الواجب الوطني.

وأضاف البيان :إن صدور هذا القرار بهذا المسمى والمضمون يمثل ايضاً سابقة خطيرة لا يجوز السكوت عليها بأي حال ... بما يصنعه من عراقيل ومعوقات حقيقية في طريق الحوار الوطني والمصالحة والتأسيس لمرحلة جديدة يسودها الوئام والتعافي من مخلفات الأزمة السياسية طبقاً لما نصت عليها المبادرة الخليجية وقرار مجلس الأمن رقم 2014 لسنة 2011م. وأكد المؤتمر الشعبي العام على خطورة تعميم حالة ووضع الانقلاب والفوضى على مرحلة الأزمة السياسية وبحيث ينسحب الوصف والوزر على جميع من كان حاضراً فاعلاً وطرفاً أساساً في تلك الأحداث وفي الجانبين.معبراً عن أسفه لشرعنة ماهو مخالف للمبادرة الخليجية وجهود التسوية السياسية.

وعبر المؤتمر الشعبي العام عن امله من الأخ رئيس الجمهورية إعادة النظر في مسمى القرار وغاياته بما يتفق مع حقائق الواقع وينسجم مع جهود التسوية السياسية وفقا للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وبحيث يشمل كافة ضحايا الأحداث والصراعات السياسية عبر كل المراحل مدنيين وعسكريين وفي كافة محافظات الوطن .

«الميثاق» تنشر نص البيان الصادر عن المؤتمر بخصوص القرار الجمهوري رقم 178 لسنة 2013م.

عكس القرار الجمهوري انتقائية التعامل مع ضحايا الأزمة

يجب التنبه الى خطورة إعاقة الحوار والمصالحة وإجهاض التأسيس لمرحلة جديدة يسودها الوئام

عدم تعويض الضحايا من المواطنين وأبناء الجيش والأمن المدافعين عن الشرعية سابقة خطيرة

يجب إصدار قرار يشمل كافة ضحايا الأحداث والصراعات السياسية على مستوى اليمن

في الوقت الذي ظل المؤتمر الشعبي العام وعبر كل المراحل حريصاً على الدماء اليمنية ومعالجة آثار كافة الصراعات والأحداث التي شهدها الوطن عبر كل المراحل وبادر إلى اقتراح المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية للخروج من الأزمة السياسية التي شهدها الوطن في عام 2011م حقناً للدماء وتجنباً للفتنة فوجئنا وباستغراب شديد بصدور القرار الجمهوري رقم 178 لسنة 2013م بإنشاء ماسمي (صندوق رعاية اسر شهداء وجرحى ثورة 11 فبراير الشبابية السلمية والحراك السلمي في المحافظات الجنوبية) والذي يمثل صدوره بهذا المسمى والغايات المستهدفة منه مخالفة صريحة لنص المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وقرار مجلس الأمن الدولي 2014 لعام 2011م والتي جميعها أكدت على توصيف ماجرى في اليمن خلال عام 2011م بأنها أزمة سياسية وعلى ضوء ذلك تبلورت كافة الجهود من اجل تحقيق تسوية سياسية تكفل الانتقال السلمي للسلطة وإيجاد التوافق الذي يكفل معالجة كافة القضايا التي تهم مستقبل اليمن عبر الحوار.

والى جانب ما يمثله صدور القرار الجمهوري آنف الذكر بتلك الصيغة والمضمون من اعتساف لحقائق الأمور وانتقائية واضحة في التعامل مع ضحايا الأحداث التي شهدها الوطن خلال الأزمة وحيث يحضى فيها طرف من الضحايا بالتعويضات والرعاية من الدولة ويحرم طرف آخر من الضحايا من المواطنين وأفراد القوات المسلحة والأمن الذين سقطوا دفاعاً عن الشرعية الدستورية وأداء الواجب الوطني.

بالإضافة إلى مايمثله صدور هذا القرار بهذا المسمى والمضمون من سابقة خطيرة لا يجوز السكوت عليها بأي حال ... بما يصنعه من عراقيل ومعوقات حقيقية في طريق الحوار الوطني والمصالحة والتأسيس لمرحلة جديدة يسودها الوئام والتعافي من مخلفات الأزمة السياسية طبقاً لما نصت عليها المبادرة الخليجية وقرار مجلس الأمن رقم 2014 لسنة 2011م.

إن المؤتمر الشعبي العام إذا يؤكد على خطورة تعميم حالة ووضع الانقلاب والفوضى على مرحلة الأزمة السياسية وبحيث ينسحب الوصف والوزر على جميع من كان حاضراً فاعلاً وطرفاً أساس في تلك الأحداث وفي الجانبين ويأسف لشرعنة ماهو مخالف للمبادرة الخليجية وجهود التسوية السياسية.

ويأمل المؤتمر الشعبي العام من الأخ رئيس الجمهورية إعادة النظر في مسمى القرار وغاياته بما يتفق مع حقائق الواقع وينسجم مع جهود التسوية السياسية وفقا للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وبحيث يشمل كافة ضحايا الأحداث والصراعات السياسية عبر كل المراحل مدنيين وعسكريين وفي كافة محافظات الوطن .

الزوكا يهنئ الكحلاني لتكريمه بدرع منظمة العواصم الاسلامية

هنئ الاستاذ عارف الزوكا- الامين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام، احمد الكحلاني- عضو اللجنة العامة.. رئيس دائرة العلاقات الخارجية، بمناسبة تكريمه من قبل منظمة العواصم والمدن الاسلامية بدرع المنظمة في الاجتماع الذي عقدته في المملكة العربية السعودية الاسبوع الماضي وذلك تقديرا للجهود البارزة التي بذلها في تطوير وتنمية العاصمة صنعاء كأمين للعاصمة "سابقاً" . واعرب الزوكا باسمه شخصياً ونيابة عن القيادات والقواعد الشبابية في المؤتمر عن سعادته بهذا التكريم للاستاذ احمد الكحلاني، متمنياً له المزيد من النجاحات ودوام التوفيق.

قال: إن أي تفاهمات سياسية تتم بمعزل عن مؤتمر الحوار مرفوضة

حازب: على أصحاب الكواليس أن يجنبونا شرهم ويتركوا الحوار وشأنه

شدد الشيخ حسين حازب- عضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام.. عضو مؤتمر الحوار الوطني، على ضرورة أن يكون المؤتمر حاضراً في أي تفاهمات سياسية خلال المرحلة الانتقالية، موضحاً إن أي تفاهمات سياسية تتم بمعزل عن المؤتمر الشعبي العام مرفوضة جملة وتفصيلا.

واتهم حازب في حوار مع صحيفة المنتصف حكومة باسندوة بالوقوف وراء ما يتعرض له كوادر وأعضاء حزب المؤتمر من عمليات اقصاء واجتثاث من الوظيفة العامة ، مبدياً انزعاجه من محاولة إقصاء أمين عام مجلس النواب وتعيين نائب جديد للمجلس.

وفي سياق رده عن سؤال حول ما توصلوا إليه في فريق قضية صعدة في مؤتمر الحوار الوطني، ذكر حازب أن الفريق توصل إلى حدود 34 قراراً تتعلق بعودة المبعدين والمسرحين وبالفكر السياسي ونزع الأسلحة.

مشيراً إلى أن ما تبقى هو موضوع ضمانات التنفيذ والتي تتطلب كما قال "حسن النوايا العملية من الأطراف واستجابتهم الصادقة".

وقال القيادي المؤتمري أن على أصحاب الكواليس خارج مؤتمر الحوار أن يجنبونا شرهم ويتركوا الحوار وشأنه.

وأكد الشيخ حسين حازب أن من يطرحون موضوع التمديد على الطاولة يريدون حل مشاكلهم الشخصية لا غير، لافتاً الى أن "التمديد" ليس شراً مستطيرا.

وانتقد حازب عجز وزارة الداخلية في الحد من الانفلات الأمني المتزايد، موضحاً أن الداخلية لا يهمها التدهور الأمني المتزايد بقدر ما يهمها تجنيد شباب الاصلاح واستبدال العساكر الوطنيين بعساكر جدد.